



معالجة الأزمات المالية في ضوء القرآن الكريم

Dealing with financial crises in the light of the Holy Quran

قادري علاء الدين	ط.د / معروف سناء *
جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس (الجزائر)	جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس (الجزائر)، مخبر إدارة الابتكار والتسويق
allaedinekadri@yahoo.fr	sanae.marouf@univ-sba.dz

تاريخ القبول: 2023/02/02

تاريخ الاستلام: 2022-09-24

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إيضاح الاختلالات التي تؤدي بالاقتصاد العالمي إلى أزمات مالية خطيرة ومتكررة وإبراز النصوص القرآنية المتعلقة بالجانب الاقتصادي وكيفية الاستفادة منها من أجل معالجة الأزمات المالية. توصلنا إلى أنّ الهدي القرآني قد شرع معاملات مالية واضحة، وحرّم أخرى كالربا الذي كان العامل الأبرز في إحداث الأزمات المالية، ومن هذا المنطلق سنسعى إلى الخروج بأهم النتائج واقتراح بعض التوصيات التي تساعد في معالجة الأزمات المالية وتجنب وقوعها في ضوء القرآن الكريم.

كلمات مفتاحية: أزمة مالية، اقتصاد إسلامي، قرآن كريم.

Abstract:

We aim through this study to clarify the imbalances that lead the global economy to serious and recurring financial crises and to highlight the Qur'anic texts related to the economic aspect and how to benefit from them in order to address financial crises. We concluded that the Qur'anic guidance has legislated clear financial transactions, and prohibited others, such as usury, which was the most prominent factor in causing financial crises. From this point, we will seek to come up with the most important results and suggest some recommendations that help in dealing with financial crises and avoiding their occurrence in the light of the Holy Qur'an

Keywords;

Financial crisis; Islamic economy ; the Holy Quran

1. مقدمة:

إنّ المتأمل في مجريات الأحداث الاقتصادية، يلاحظ حدة الأزمات المالية التي عصفت باقتصاديات الدول الكبرى، وأدت إلى انهيار ركائز أنظمتها المالية من مصارف وبورصات وغيرها من المؤسسات المالية. ورغم تحليل الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمات مالية متلاحقة كأزمة الرهن العقاري 2008 بشكل خاص، والتي سببت الكثير من الخسائر للاقتصاد، إلا أنه لم يتم الاستفاضة من ذلك الدرس القاسي، حيث أنّ النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم حالياً، الهادف إلى تعظيم الأرباح والمكاسب بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة سيؤدي لا محالة إلى تكرار تلك الأزمات.

ولا شك أنّ تبني نظام اقتصادي أخلاقي عادل يسعى إلى تحقيق الأرباح دون إلحاق الضرر بالمتعاملين هو الحل الأمثل لتفادي مثل تلك الأزمات، والنظام الاقتصادي الوحيد الذي يضم المبادئ السالفة الذكر وأكثر هو النظام الاقتصادي الإسلامي المستنبط من التشريع الإلهي المتمثل في القرآن الكريم، ثم السنة النبوية واجتهادات المسلمين الثقة.

وتقوم إشكالية الدراسة على كيفية تبني منهج القرآن الكريم في إدارة الأزمات المالية، والبحث عن الحلول التي ذكرها النص القرآني المتضمن للمعاملات المالية لتجنب الوقوع في أزمات مالية. وتقوم فرضية الدراسة على تطبيق التشريع القرآني في المعاملات المالية كفيل بتجنب الوقوع في أي أزمة مالية.

وتتجلى أهمية وأهداف الدراسة في كونها تعالج أحد المواضيع ذات الأهمية البالغة في مجال الإقتصاد الإسلامي، نتيجة لما يوفره من منتجات وآليات تسهم بشكل فعال في معالجة الأزمات المالية، وتقديم البديل الإسلامي لكافة المعاملات المالية من القرآن الكريم كحلاً لمواجهة التأثيرات السلبية التي تسببها الأزمات المالية.

2. الأزمات المالية:

1.2 مفهوم الأزمات المالية

هي حالة من الاختلال العميق والاضطراب الحاد والمفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية، يتبعه انهيار عدد من المؤسسات المالية، تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى (العوران، 2012، ص 89). وينظر إليها على أنّها: اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة أقطار، وتطلق بصفة خاصة على الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك (جميل ورشام، 2020، ص 40).



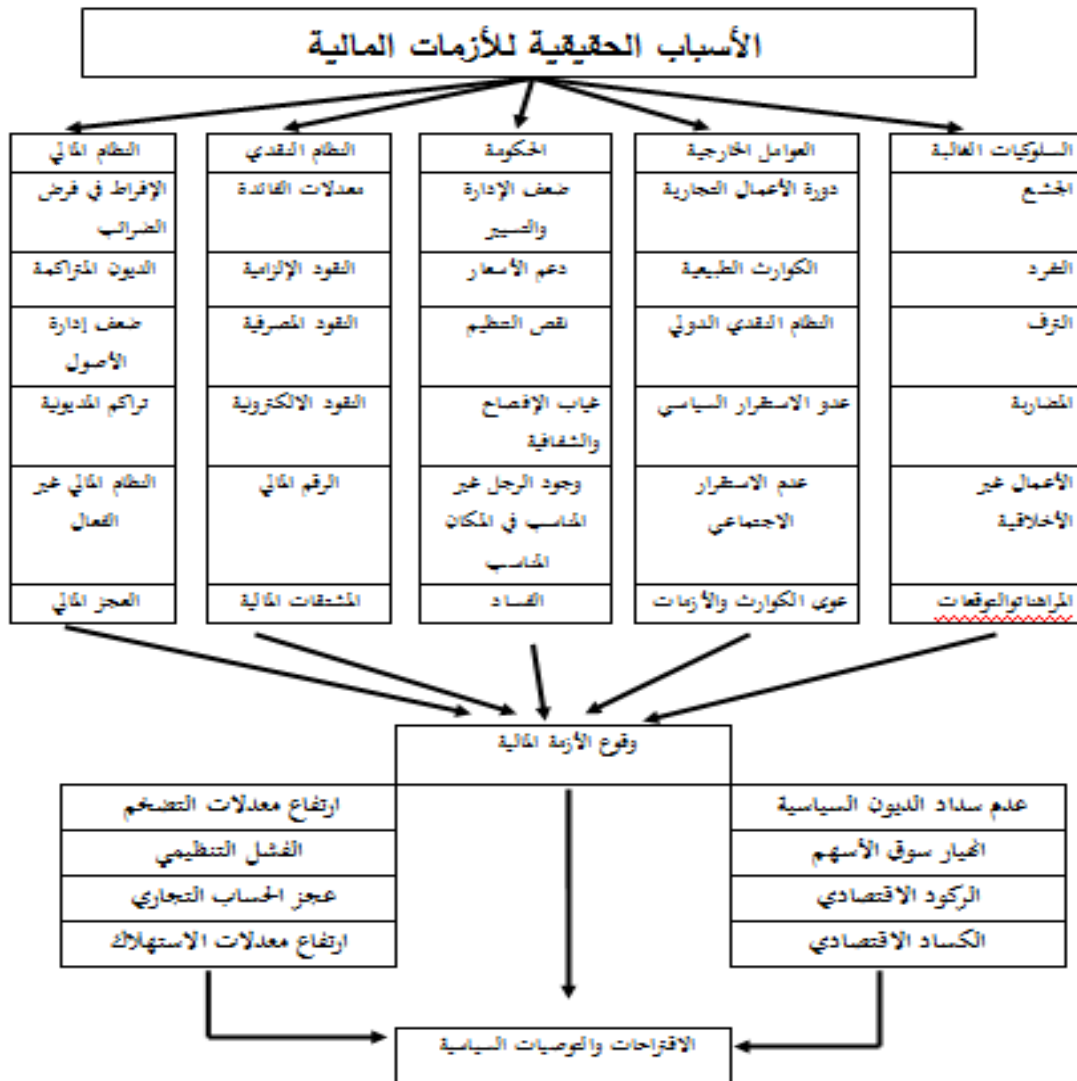
ويمكن تعريفها كذلك على أنها: وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية، ويتضمن أخطاراً وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفعالة من جميع الأطراف ذات العلاقة (ذهبي، 2013، ص 45).

ويمكن حصر الأزمات المالية في الأنواع الثلاثة التالية (خضيرات، 2017، ص 167)

- الأزمات المصرفية (Banking Crises): حيث أنه منذ 1975 تم إحصاء حوالي 90 أزمة مصرفية على عينة مقدره — 90 دولة متطورة ونامية. وتتخذ شكلين: إما أزمة سيولة عندما تكون هنالك زيادة كبيرة ومفاجئة في طلبات سحب الودائع، ويقابلها عدم قدرة البنوك على الاستجابة لطلبات المودعين هنا تحدث أزمة سيولة وأزمة الائتمان، تحدث عند رفض البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات سحب الودائع وهكذا تحدث أزمة في الإقراض (صحراوي وبودي، 2020، ص 182).
- أزمة ميزان المدفوعات (Balance of Payments Crisis): وهي تحدث عندما تقوم السلطة النقدية بتخفيض قيمة العملة المحلية نتيجة عمليات المضاربة، فتتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة وهكذا تحدث أزمة تؤدي إلى انهيار سعر تلك العملة (جميل ورشام، 2020، ص 43).
- أزمة أسواق رأس المال (Capital Market Crisis): وهي تحدث بسبب الارتفاع غير المبرر لقيمة الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، وذلك لأن المستثمر يهدف من خلال شراء الأصول إلى المضاربة على السعر وليس توليد الدخل، (صحراوي وبودي، 2020، ص 184)، حيث أنه عند اشتداد بيع تلك الأصول تبدأ الأسعار بالهبوط مخلفة ذعراً كبيراً فتنهار الأسعار، ثم يمتد التأثير إلى الأصول الأخرى في نفس القطاع أو القطاعات المتبقية وهذا ما يعرف بظاهرة الفقاعة (غزالي، 2008، ص 41).

2.2 أسباب الأزمات المالية وأهمها:

يمكن تلخيص أسباب الأزمات المالية، وفق الشكل (01):



ترجمة المخطط من طرف الباحثين

Ascaray, Center for Central Banking Research and Education, Determining the real causes of Financial crisis in Islamic Economic Perspective : ANPAPPROCH , Tazkiah Islamic Finance and Business Review, V 09, N 02 – 2015 page117

كما يمكن تلخيص أهم الأزمات المالية التي شهدها العالم، على النحو الآتي (بنابي، 2015، ص

:229)

❖ **أزمة الكساد العالمي (1929):** والتي تسببت في خسارة المستثمرين لعملياتهم في الأسواق المالية بحوالي

200 مليار دولار. مع إفلاس أكثر من 10000 بنك أي حوالي 40% من إجمالي البنوك الأمريكية في

الفترة (1929 - 1939).



- ❖ **أزمة 1974:** تسببت في إفلاس البنك الألماني "هيرستات" بسبب التفاوت في التوقيت بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي أول مرة يتم التعرف فيها على معنى الخطر النظامي.
- ❖ **أزمة الديون البنكية 1982:** بعد أحداث 1973م في قطاع المحروقات تراكمت ديون الدول النامية، كما استعملت القروض في تغطية العجز في موازين المدفوعات وليس الاستثمار، مما زاد من حدة وقع أزمة البترول الثانية عام 1978، حيث أجبرت هذه الدول على الاستدانة بأسعار فائدة عالية، وعلى المدى القصير مما أثقل كاهلها، وكانت أزمة المكسيك فيما بعد بسبب هذه الديون.
- ❖ **الأزمة المكسيكية 1994:** ارتباط العملة المكسيكية بالدولار الأمريكي شكل ضماناً وهمياً شجع الاستدانة الأجنبية، مما سبب عجزاً في ميزان المدفوعات استدعى التدخل الأمريكي العاجل.
- ❖ **الأزمة المالية الآسيوية 1997:** حيث ما حصل في المكسيك تكرر في "تايلندا"، ثم انتقل إلى شرق آسيا (أندونيسيا، كوريا، ماليزيا، تايوان).
- ❖ **أزمة 2001:** نتجت عن أحداث 11 سبتمبر 2001 م، حيث حدث تدمير العديد من فروع الأسواق المالية الدولية، وتضررت شبكات الاتصال الحيوية كأنظمة المقاصة، مما أدى إلى تدخل البنك المركزي الأمريكي بتوفير السيولة اللازمة للبنوك المتضررة لمدة أسبوع كامل خوفاً من الخطر النظامي، كما قدم البنك المركزي الأوروبي أكثر من 130 مليار أورو للبنوك الأوروبية لتقادي الإنهيار.
- ❖ **أزمة الرهن العقاري 2008:** حيث شهدت الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أعنف الأزمات المالية منذ الكساد العظيم سنة 1929، وما لبث أن انتقلت عدواها إلى الأسواق المالية الدولية الأخرى فتكونت حالة من الفشل المالي مست العالم كله، والسمة الغالبة لهذه الأزمة هو فشل النظام الاقتصادي في احتوائها أو التخفيف من آثارها بشكل فعال وسريع (Bartmann, Causes and effects of 2008 financial crisis, 2017).

3. منهج القرآن الكريم في التعامل مع الأزمات المالية:

1.3 أسباب الأزمة المالية وبيان حرمتها من المنظور القرآني:

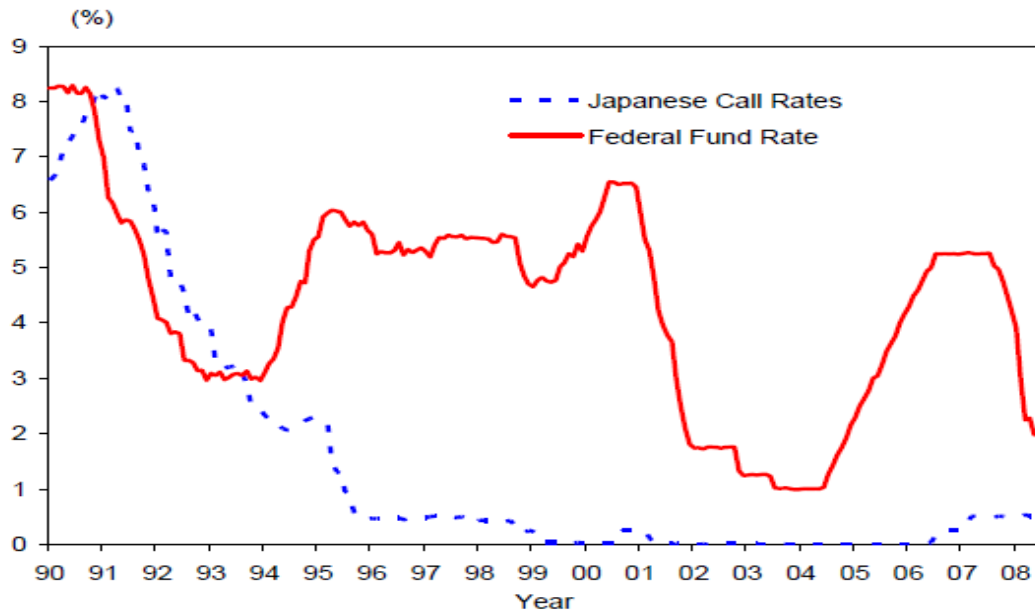
إن من أبرز القيم التي يركز عليها النظام الاقتصادي الإسلامي هو العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والالتزام اتجاه رفاة الأجيال القادمة من خلال الاهتمام بالمصالح المختلفة والحفاظ على الأرض، وعدم التحيز اتجاه الأقلية الغنية على حساب الأغلبية الفقيرة، فالإسلام يدعو إلى الاعتدال في جميع جوانب الأمور. (Hassan, 2011, p. 558)

ومن بين أهم أسباب الأزمات المالية من منظور القرآن الكريم، نجد:

- الربا:

يعد الربا (المعروف بالتعامل بمعدلات الفائدة) أحد أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمات المالية، وهو محرم في الشريعة الإسلامية لأنه معاملة مالية ظالمة للمقترضين، تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وعدة آثار سلبية أخرى. ولوحظ أنه عند حدوث الأزمات المالية، يلجأ القائمون على الاقتصاد في الدول المتضررة إلى تخفيض معدلات الفائدة إلى ما يقارب الصفر كما فعلت اليابان عدة مرات، وهذا ما يوضحه الشكل (02):

Figure 1



Tomoshiro Sugo and Yuki Teranishi, The zero interest rate policy, Discussion paper No. 2008-E-20. Institute for monetary and economic studies BANK OF JAPAN.

وأن القرآن الكريم حرّمه تحريماً نهائياً في عدد من الآيات الكريمة، كقوله تعالى: **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (275).** يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَالَّذِي لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ (275) (سورة البقرة، الآيات 275، 276). وقال جل وعلا: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ (البقرة. الآيات 278-279).** وقوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً سِوَا تَقْوَا اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (آل عمران. 130)**

وعن الأحاديث في السنة النبوية، عن جابر، قال: **(لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيَهُ. وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ (روى مسلم .1598).** وعن ابن مسعود **"أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ أَكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكِلَهُ وَشَاهِدِيَهُ وَكَاتِبَهُ." (رواه الخمسة، وصححه الترمذي. 2237)**



- توريق الدين:

توريق الدين هو أحد منتجات الهندسة المالية التي تهدف إلى تحويل القروض والمشاريع إلى أوراق مالية قابلة للتداول من أجل تأمين السيولة، وهذا يؤدي إلى توسيع الدين.

أما في الإسلام، فقد أنزل الله تعالى أطول آية في القرآن الكريم تخص الدين، مقداره، أجله، كاتب الدين، العدالة في الكتاب، إقرار المدين بما عليه دون إكراه، المبلغ كما هو دون بخس في القيمة، شهود العدل من أجل تشديد الإثبات والموضوعية وأخيرا الحياد (مروتي، 2021). لقوله تعالى: "يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ۚ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ۖ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْب الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ۚ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تُكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ إِلَّا تَرْتَابُوا ۗ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ إِلَّا أَنْ تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِنْ تَفَلَّوْا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۗ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ" (البقرة. الآية 283)

وبما أنه لا تخلو معاملة مالية خاصة التجارة من علاقة مديونية، تم بهذه الآية القرآنية ضمان العلاقة بين المدين والدائن، فاستقرار هذه العلاقة يوسع على الناس في تعاملاتهم ويضمن حقوقهم.

- التبذير والجشع:

لطالما كان الاعتدال هو سمة الإسلام، سواء في الإنفاق أو الاستهلاك لقوله تعالى: وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا" (الفرقان. الآية 67).

أما النظام الاقتصادي الرأسمالي فهو يسعى إلى رفاهية الشعوب من خلال تشجيع الاستهلاك والبحث من خلال ذلك إلى تحقيق الترف إلى درجة تجاوز قدرتهم المالية. وقد حرم الله تعالى التبذير دعى إلى الاقتصاد وذلك في قوله تعالى: "وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا أَنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ" (الأنعام. الآية 141)، وكذلك في قوله تعالى: "وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا * أَن الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا" (الإسراء. الآيات 26-27).

ومثال ذلك أن من أسباب الأزمة المالية كان رغبة الأفراد في تملك عقارا أكبر من قدرتهم واندفاعهم نحو الاقتراض، وهذا نوع من الجشع والتبذير، وذلك قد أدى في الأخير إلى تراكم الديون وعجز الأفراد عن تسديدها. (العوران. 2012. ص 245)

- الفساد والإفساد:

إنّ الكذب، الاحتيال، الشائعات، التدليس، استغلال الطرف الأضعف، المعلومات والمعاملات الوهمية، الغش كل الصفات السالفة الذكر كانت من أهم مسببات الأزمات المالية. ولا شك أنّ البحث عن تعظيم الربح دون ضوابط أخلاقية عطل المنافسة العادلة وأفسد المنظومة الاقتصادية (العوران، 2012، ص 244). على الجانب الآخر عظم الله سبحانه وتعالى ميزان الأخلاق ودعا إلى التحلي بالخلق الحسن سواء في المعاملات المالية أو الاجتماعية، وكذلك الأحاديث النبوية فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكثر ما يدخل الناس الجنة فقال، تقوى الله وحسن الخلق" (رواه الترمذي. 7/626).

أمّا الفساد الذي غلب على المعاملات المالية خاصة فيما تعلق بالمراقبة والإشراف، وردع المعاملات غير الأخلاقية فقد أدى إلى التماهي في تلك المعاملات المشبوهة إلى أنّ وقعت الأزمة، وقد دعا الله سبحانه وتعالى إلى ترك الفساد في عدة آيات من القرآن الكريم، من بينها قوله تعالى: " وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ " (المائدة. الآية 64).

2.3 التشريع القرآني لإدارة الأزمة المالية ومعالجتها:

هناك عناصر أساسية في المعاملات المالية تم تشريعها في القرآن الكريم (عوض، 2018، ص 130) وأخرى تم تحريمها، ولا شك أن الالتزام بما شرعه الهدي القرآني وحرمة سيؤدي حتما إلى معالجة آثار الأزمات المالية ومواجهتها، وهي كالتالي:

- تشريع الزكاة:

شرع الله الزكاة وجعلها واجبة على الأغنياء من المسلمين.والزكاة هي الحصّة المقررة من المال التي فرضها الله للمستحقين، وتسمى زكاة، لأنها تزكي المال وتكون سببا في حمايته من الآفات. (مشهور، 1981، ص 27).

وقد شرع الله في كتابه لمن يجب أن تعطى الزكاة، في قوله تعالى: "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ". (التوبة. الآية 60)

ويمكن من خلال الزكاة مواجهة آثار الأزمات المالية، لأنها (عوض، 2018، صفحة 141): وسيلة لإعادة توزيع الثروة والدخل: انتقال الأموال من أصحاب الثروة إلى الفقراء يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد، والحد من الركود.

تؤدي دورا مهما في تقليص معدلات البطالة خاصة أنّ الله تعالى حث على ضرورة العمل ونبذ التواكل في قوله عز وجل: " فَإِذَا فُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ " (الجمعة. الآية 10).



الزكاة هي إحدى دوافع الاستثمار كما أنها تحقق التكافل والعدل الاجتماعي.

- تشريع الإنفاق في سبيل الله:

قال الله تعالى: الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مِنْ أَوْلَادٍ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ" (البقرة. الآية 262).

إنّ الإنفاق في سبيل الله يخلص النفس من الشح والبخل والجشع الذي كان سبب المشكلة حيث عندما انفجرت الأزمة المالية عنونت مجلة تايم الأمريكية (2008/11/29) غلافها بـ **The preece of greed** (عابد، 2011، ص 19)، لذلك سعت الشريعة القرآنية إلى تشريع الإنفاق في سبيل الله لترويض النفس وتدريبها على البذل مما يعود بالفائدة على المجتمع.

- تشريع القرض الحسن:

من بين المعاملات المشروعة نجد القرض الحسن، وهو دفع المال على وجه القرية لله تعالى لينتفع به أخذه ثم يرد له مثله أو عينه، ومعنى كونه حسناً أي أنه لا يجر فائدة ربوية. (عوض، 2018، ص 151)، ويستفيد المقرض من القرض الحسن بسد حاجاته الاقتصادية، وبعد تحسن أوضاعه يقوم بإعادة المبلغ المقرض في واحدة من أنبل مظاهر التكافل الاجتماعي.

- تشريع الوقف:

يعرف الوقف على أنه حبس مؤبد ومؤقت لمال للانتفاع المتكرر به أو بثمرته في وجه من وجوه البر العامة أو الخاصة، وقد شرع الله تعالى الوقف في قوله عز وجل: " لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّوهُمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ" (آل عمران. الآية 92).

وللوقف دور هام في علاج المشكلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية المتلاحقة، فمن خلال الوقف يمكن: (دعاس وشعبان، 2013، ص 104).

زيادة رأس المال: عن طريق محاربة الاكتناز وزيادة الأموال المخصصة للوقف.

محاربة البطالة: وذلك من خلال إقامة استثمارات وقفية جديدة وذلك يؤدي إلى توظيف يد عاملة جديدة ودفع عجلة الاقتصاد.

تخفيف العبء عن ميزانية الدولة، قيام الوقف بتوفير الموارد المالية لتمويل الخدمات المختلفة يؤدي إلى تخفيف الاحتياجات المالية وتقليل أعباء الضرائب والرسوم على الأفراد.

- تشريع الميراث:

يعرف الميراث بأنه قواعد من الفقه والحساب يعرف بها المستحقون للتركة ونصيب كل مستحق (الخطاب، 2002، ص 297)، ومن بين الآيات التي تبين أحكام الميراث نجد قوله تعالى: "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي

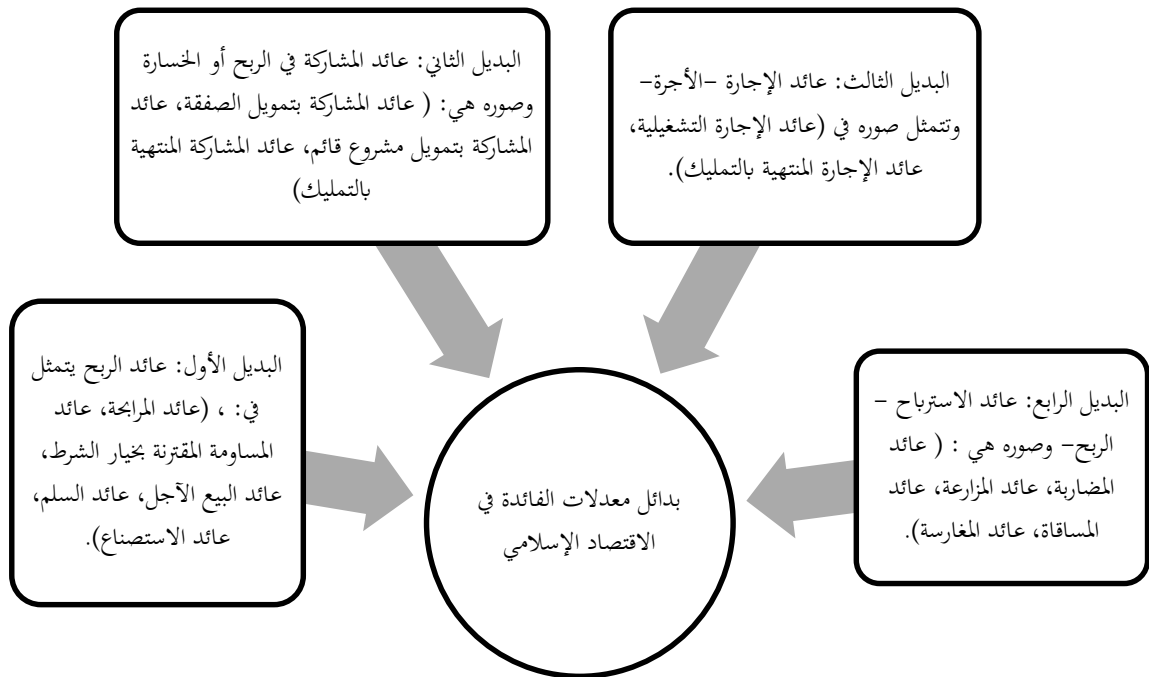
أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ ۖ إِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَّا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِمَّن بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۚ وَأَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُم أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا " (النساء. الآية 11)

ويسمح نظام الميراث بتداول المال بين فئات كثيرة وعدم تكديس الثروة في يد شخص واحد، وتوزيع الثروات بصفة عادلة. (عوض، 2018، ص 174).

- تحريم الربا:

كما بينا سابقا، حرم الله الربا وتوعد المتعاملين به بالعذاب الشديد، فهو علة الاقتصاد والقصد من تحريمه هو العدل، فالعدل يؤدي إلى زيادة الخراج وعمارة الأرض والبركة(الساعاتي، 2012، ص 35). فالربا في النشاط الاقتصادي هو أداة تهدد توازن البيئة الاقتصادية والاجتماعية المستقرة، ولا يعتبر أداة تصحيح في السياسة النقدية(عابد، 2011، ص 18)، بل أنّ عدم محاربته تؤدي حتما إلى ظهور تقلبات في الاقتصاد كالتضخم وزعزعة الكفاءة الاقتصادية لاقتصاد البلد.

وتعمل المالية الإسلامية على إيجاد بدائل لمعدلات الفائدة (الربا) والشكل الشكل (03)، يوضح ذلك.





- تحريم الإكتناز:

هو جمع المال وتكديسه، والاحتفاظ به لمدة زمنية طويلة، وقد حرمه الله تعالى في قوله "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا مِمَّا لَكُمْ مِنَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ" (التوبة. الآية 34).

فللاكتناز آثار سلبية عدة، منها تعطيل وظيفة النقود وحجب النقود عن الدوران مما يؤثر على الطلب الكلي، انخفاض الدخل وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد (بلعسل وزايدي، 2021، ص 470).

- تحريم بيع الدين والقمار :

حرمت الشريعة الإسلامية بيع الدين أي المعاملات المالية القائمة على الجهالة والغرر كالمشتقات المالية لأنها تسبب ارتفاع وتضخيم للأسعار.

كما حرم الله تعالى القمار، وهو أخذ مال الإنسان وهو على مخاطرة وذلك في قوله تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْحُمُرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ" (المائدة. الآية 31). وذلك لما فيها من خداع وغش ومخاطر كبيرة وسلوكيات مشينة.

4. النتائج:

من خلال دراستنا توصلنا لنتائج عدة أهمها:

الأزمات المالية تخلف أضراراً جسيمة في الاقتصاد في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم حالياً، والتحليل العميق لمسببات الأزمات المالية هو ضرورة ملحة من أجل إيجاد الحلول الجذرية للأزمات المالية وليس حلول جزئية ومؤقتة.

السبب الغالب في الأزمات المالية هو انعدام الأخلاق في المعاملات المالية والبعد عن المنهج الإلهي، إذن التوجه نحو نظام اقتصادي أخلاقي كالنظام الاقتصادي الإسلامي هو الحل الأمثل لمعالجة الأزمات المالية.

الربا محرم في القرآن الكريم ويقتضي العذاب الشديد من الله تعالى للمتعاملين به نظراً للظلم الكبير الذي يخلفه، فالربا يزيد في فقر الفقراء وغنى الأغنياء وذلك بشهادة خبراء غير مسلمين.

القرآن الكريم شرع معاملات مالية فيها منافع للفرد والأمة، أساسها العدل، وهي غير قابلة للتغيير أو التعديل بل صالحة لكل زمان ومكان.

الحياة الكريمة والمستقرة في الجانب الاقتصادي يمكن تحقيقها فقط إذا تم تطبيق شريعة الله. النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يستمد مبادئه من القرآن الكريم هو البديل المثالي للنظام الاقتصادي الرأسمالي فهو قادر على معالجة الأزمات المالية وتجنبها.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

الأحاديث النبوية الشريفة

Bartmann, R. (2017, January). Causes and effects of 2008 financial crisis. Schwenningen, HFU Business School Betriebswirtschaft A, Germany: Academic Research and Writing.

Flandreau, M., & Ugolini, S. (2014, June 4). The crisis of 1866 – A working paper. GENEVA, GRADUATE INSTITUTE OF INTERNATIONAL AND DEVELOPMENT STUDIES n 10/2014, Suisse.

Hassan, K. (2011, 08 18). The global financial crisis and Islamic finance. Thunderbird International Business Review, 53(5), 551–564.

Jickling, M. (2009, January 29). Causes of Financial Crisis. CRS Report for Congress, <http://hdl.handle.net/18/13/77536>: Congressional Report services. Consulté le 02 16, 2022, sur <http://hdl.handle.net/18/13/77536>

Sachs, J. D. (2008, March 21). Project Syndicate. Consulté le 02 16, 2022, sur [PS: project-syndicate.org](http://project-syndicate.org)

أحمد الفقيهي. (11 / 7 / 2009). الألوكة الشرعية. تاريخ الاسترداد 02 20, 2022، من

alukah.net

الحطاب، ك. ت. (2002). نظرات اقتصادية في حكمة توزيع الميراث في الإسلام. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية. 18(2). 295-313.

الساعاتي، ع. أ. (2012). العلة الاقتصادية لتحريم ربا النسيئة والفضل. مجلة الاقتصاد الإسلامي. 25 (2). 75-33.

العوران، أ. ف. (2012). الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي. جامعة العلوم الإسلامية العالمية. (فرجينيا: الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي).

الكريم، م. ك. (2012). المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية. المجلة

العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد. 32, 43-62.



بلحية، ي. (2020). الأزمات المالية والاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. معسكر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة مصطفى سطمبولي .

بلعسل، ع. & زايدي، م. (2021). المقاربة الإسلامية في معالجة الأزمات المالية والاقتصادية. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني.. 472-455 (2)6

بنابي، ف. (2015). علاقة معدل الفائدة بالأزمات المالية. مجلة معارف. العدد 19.. 284-268
جميل، أم رشام، ك. (2020). دور الهندسة المالية في معالجة الأزمات المالية. مجلة العلوم الإسلامية. 31(3). 52-39 .

حليمب، و. (2018). انتشار عدوى الأزمات المالية. مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث

288.

دعاس، ج. ب. & شعبان، ر. (2013). دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة الإحياء (1)16.. 108-99

ذهبي، ر. (2013). الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011). أطروحة دكتوراه. قسنطينة: الجزائر: جامعة الإخوة منتوري.

صحراوي، ب. ش. & بودي، ع. ا. (2020). تبعات الأزمات المالية والإقتصادية على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة 2000-2018. مجلة البشائر الاقتصادية. 6 (2). 177-196.

صليحة عشي، سامية مقعاش. (2017). أساليب التمويل الإسلامي كآلية لاستقرار النظام المالي العالمي والبديل للوقاية من أزماته. المالية والأسواق المجلد 4، العدد 1، 1-29.

عابد، ش. ع. (201). معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي: محاولة لفهم واقتراح حلول. المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي. الدوحة: جامعة الدوحة.

عبد، م. ج. (2011). الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد 1، المجلد 1. 66-26 .

عمارة، ص. (2014). الوقف الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، عرض التجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد 1. 164.151.

عمر ياسين خضيرات. (2017). الإقتصاد الرأسمالي كبديل عن الاقتصاد الرأسمالي في حل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية. مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، 2(2)، 158-172.

- عوض، ه. م. (2018). منهج القرآن الكريم في التعامل مع الأزمات المالية. مجلة الدراسات العقدية ومقارنة الأديان. (1)7(1) 189-105
- غزالي، ع. (2008). أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكاليفها الاقتصادية مع إشارة خاصة للأزمة المالية العالمية 2008م. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية (2)2 . 35-52.
- فتيحة بنابي. (2015). علاقة معدل الفائدة بالأزمات المالية. مجلة معارف، 263-289.
- مروتى، ا. س. (2021). دراسة لمعالجة الأزمات المالية على ضوء القرآن الكريم. ج. الكوفة. مجلة كلية الفقه (36)1 . 82-50
- مشهور، ن. ع. (1981). الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي. بيروت: لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.